الأصول في النحو

يقدم المنصوب عليه ولا يقدم التمييز وما عمل فيه معنى الفعل وما بعد إلا وحروف الإستثناء لا تعمل فيما قبلها ولا يقدم مرفوعه على منصوبه ولا يفرق بين الفعل العامل والمعمول فيه بشيءٍ لم يعمل فيه الفعل .

شرح الأول من ذلك : وهو الصلة : .

لا يجوز أن تقدم على الموصول لأنها كبعضه وذلك نحو صلة (الذي) وأَنْ فالذي توصل بأربعة أشياءٍ بالفعل والفاعل والمبتدأ والخبر وجوابه والظرف ولا بدّ من أن تكون في صلتها ما يرجع إليها والألفُ واللام إذا كانت بمنزلة (الذي) فصلتها كصلة (الذي) إلا أنكَ تنقل الفعلَ إلى اسم الفاعلِ في (الذي) فتقول في (الذي قامَ) : القائمُ وتقول في (الذي ضَربَ زيداً) : الضاربُ زيداً فتصير الألف واللام اسماً يحتاج إلى صلة وأنْ تكون في صلته ما يرجع إلى الألف واللام فلو قلتَ : (الذي ضَربَ زيداً عمروٌ) فأردت أن تقدم زيداً على (الذي) لم يجزْ ولا يصلح أن تقدم شيئاً في الصلة ظرفاً كان أو غيره على (الذي) البتة فأما قوله (وكانوا فيه من الزاهدين) فلا يجوز أن تجعلَ (فيه) في الصلة .

وقد كان بعضُ مشايخ البصريين يقول : إنّ الألف واللام ها هنا ليستا في معنى (الذي) وأنّهما دخلتا كما تدخلُ على الأسماء للتعريف وأَجاز أن يقدم عليها إذا كانت بهذا المعنى ومتى كانت بهذا المعنى لم يجزْ أن يعمل ما دخلت عليه في شيءٍ فيحتاج فيه إلى عامل فيها قال أبو بكر وأنا أظن أنهُ مذهبُ أَبي العباسِ يعني أنّ